Assiut J. Agric. Sci., (47) No. (5) 2016 (273-290) *ISSN: 1110-0486*
Website: http://www.aun.edu.eg/faculty_agriculture *E-mail: ajas@aun.edu.eg*

التجارة الخارجية لمحصول القمح في مصر

عبد الوكيل إبراهيم محمد ، يحيي علي حسين ، رامي أحمد عبدالحفيظ ومحمد عبدالمعبود محمد
قسم الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة أسيوط

Received on: 27/7/2016 **Accepted for publication on:** 18/8/2016

المقدمة

ترجع تجارة القمح بين الدول إلي التاريخ القديم ، حيث قامت اليونان وروما باستيراد القمح من مستعمراتها ، ومن المعروف أن مصر كانت تصدر الحبوب إلي بيزنطة وروما وشبة الجزيرة العربية.

ومع ذلك فأن التجارة الدولية للقمح لم تستمر علي هذا النحو ، حيث تغيرت طبيعتها وتغيرت تبعاً لذلك حالة الدول في سوق القمح العالمي ، فتحولت دول التصدير الرئيسية إلي دول استيرادية ، ومن الأمثلة علي ذلك الاتحاد السوفيتي سابقا الذي كان مصدراً بسبب تشجيع النظام الإقطاعي الذي كان سائداً في ذلك الوقت وقدرة طبقة الملاك علي تصدير كميات كبيرة من القمح إلي الخارج بغض النظر عن حاجة السكان ، ثم ترتب علي التغيرات في النظم السياسية في الاتحاد السوفيتي وانتشار النهضة الصناعية ، وما تبع ذلك من تحول عدد كبير من العمال الزراعيين إلي الصناعة ، بالإضافة إلي زيادة الاستهلاك المحلي من القمح ادى الى نقص تدريجي في صادرات الاتحاد السوفيتي(١) .

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر توسعت الولايات المتحدة في إنتاج القمح وقامت بتصدير كميات هائلة منه إلي أوربا مقابل حصولها علي المواد الصناعية ، وكذلك لدفع فوائد الديون وتسديد أقساطها وخاصة البريطانية .

وبعد الحرب العالمية الأولي أصبحت كندا واستراليا وفرنسا والأرجنتين الدول التقليدية في تصدير القمح ، وإن كانت الولايات الأمريكية قد أصبحت في الآونة الأخيرة أهمها جميعا نظرا لضخامة فائض أنتاجها وما تبعه من سياسات لتسويق هذا الفائض في العالم الخارجي إلي جانب امتلاكها قدرات هائلة علي الإنتاج والتخزين والنقل.

كلمات دالة: *محصول القمح – الحنطة – التجارة الخارجية – محاصيل الحبوب*

مشكلة البحث

يعتبر القمح من أهم المحاصيل الغذائية فهو سلعه غذائية إستراتيجية علي المستويين المحلي والعالمي ، لذا أولت خطط التنمية ألاقتصادية محصول القمح أهميه بالغه سواء من حيث زيادة مساحته أو رفع مستوي الغلة الفدانيه ، وتعاني الدول النامية والتي من بينها مصر من مشكلة عدم قدرة الإنتاج المحلي علي ملاحقة معدلات الطلب المتزايد علي هذا المحصول ، كنتيجة طبيعية للزيادة في الاستهلاك القومي من الحبوب بصفة عامة ، والقمح بصفة خاصة ، ومع عدم مسايرة الإنتاج المحلي لهذه الزيادة العالية في حجم الاستهلاك ، ظهرت فجوة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك القومي وأتساع هذه الفجوة عاما بعد عام فقد اضطرت الدولة إلي استيراد كميات متزايدة من القمح ودقيقة لسد هذا العجز المستمر.

كما أن للتجارة الخارجية مكانة هامه في البنيان الاقتصادي القومي حيث تساهم حصيلة الصادرات في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، لذلك فإن أي جهد يبذل للحد من الواردات أو زيادة الصادرات بصفة عامة والصادرات الزراعية بصفة خاصة سوف يسهم إسهاما فعالاً يساعد علي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

اهداف البحث

يهدف البحث إلي التعرف علي الاهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية ، والتطور الزمني للميزان التجاري المصري ، والتعرف علي كفاءة التجارة الخارجية ، وكذلك تحديد مصادر

الاستيراد الرئيسة لمحصول القمح ، والتعرف علي التوزيع الجغرافي الراهن لـواردات القمـح بهدف إعادة التوزيع الجغرافي بغية تقليل قيمة تلك الواردات.

مصادر البيانات

اعتمد البحث بصفة أساسية علي النشرات والدوريات التي يـصدرها الجهـاز المركـزي للتعبئة العامة والاحصاء ، وزارة الزراعة وإستصلاح الاراضي ، موقـع الجهـاز المركـزي للتعبئة العامة والاحصاء قاعدة بيانات التجارة الخارجية ، موقـع منظمـة الاغذيـة والزراعـة العالمية (الفاو) .

ألاسلوب البحثي

يعتمد هذا البحث علي الأسلوب الاستقرائي في التحليل الاقتصادي من الناحيـة الوصـفية والكمية للتجارة الخارجية لمحصول القمح ، واستخدام بعض المعادلات الرياضية والإحـصائية مثل معادلات الاتجاه العام لتقدير الاتجاهات الزمنية العامة لبعض الظواهر الاقتصادية المرتبطة بموضوع البحث ، وأسلوب البرمجة الخطية المتعلقة بتدنيه قيمة الواردات من محـصول القمـح وذلك للتوصل إلي أفضل الأماكن لاستيراد هذا المحصول بأقل التكاليف الممكنة .

أولاً: الميزان التجاري المصري

يتضمن الميزان التجاري جميع المعاملات التجارية المنظورة التي تتم بين دولـة ودولـة أخري سواء كانت في صورة صادرات أو واردات ، وإذا كانت قيمة صادرات الدولة اكبر مـن قيمة وارداتها يحدث فائض في الميزان التجاري ، وتسمي الدولة في هذه الحالة دولـة مـصدرة وتكون مستوردة إذا حدث عجز في ميزانها التجاري ، أي تكون قيمة الصادرات أقل من قيمـة الواردات .

١- التطور الزمني للميزان التجاري

يوضح الجدول رقم (١) التطور الزمني للميزان التجاري المصري خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٤) ، حيث يلاحظ أن حجم التجارة الكلية تراوحت بين حد أدني بلغ ٦٤,٩٩٦ مليار جنيـة عام ٢٠٠٠ ، وحد أقصي بلغ ٧١٨,٧٠٩ مليار جنيـة عـام ٢٠١٤ ، بمـا يعـادل ٢٢,٠٨% ٢٤٤,١٣% ، من المتوسط السنوي لحجم التجارة الكلية البالغ ٢٩٤,٤٠١ مليار جنية خلال فترة الدراسة (١٩٩٨-٢٠١٤) .

جدول رقم (١): التطور الزمني للميزان التجاري المصري (مليـار جنيـة) خـلال الفتـرة (١٩٩٨-٢٠١٤)

السنوات	قيمه الصادرات	قيمه الواردات	عجز الميزان التجاري	حجم التجارة
١٩٩٨	١٠,٨٦٤	٥٦,٠٢٦	٤٥,١٦٢	٦٦,٨٩٠
١٩٩٩	١٢,٠٥٠	٥٤,٣٩٩	٤٢,٣٤٩	٦٦,٤٤٩
٢٠٠٠	١٦,٣٥١	٤٨,٦٤٥	٣٢,٢٩٤	٦٤,٩٩٦
٢٠٠١	١٦,٤٩١	٥٠,٦٥٩	٣٤,١٦٨	٦٧,١٥٠
٢٠٠٢	٢١,١٤٥	٥٦,٤٨٢	٣٥,٣٣٧	٧٧,٦٢٧
٢٠٠٣	٣٦,٨١٢	٦٥,٠٨٣	٢٨,٢٧١	١٠١,٨٩٥
٢٠٠٤	٤٧,٦٧٨	٧٩,٧١٦	٣٢,٠٣٨	١٢٧,٣٩٤
٢٠٠٥	٦١,٦٢٥	١١٤,٦٨٨	٥٣,٠٦٣	١٧٦,٣١٣
٢٠٠٦	٧٨,٨٦٤	١١٨,٣٧٢	٣٩,٥٠٨	١٩٧,٢٣٦
٢٠٠٧	٩١,٢٥٦	١٥٢,٥٨٦	٦١,٣٣٠	٢٤٣,٨٤٢
٢٠٠٨	١٤٣,١٠٧	٢٨٧,٧٢٤	١٤٤,٦١٧	٤٣٠,٨٣١
٢٠٠٩	١٣٤,٥٨٦	٢٤٩,٩٦٨	١١٥,٣٨٢	٣٨٤,٥٥٤
٢٠١٠	١٥٤,٨٥٠	٣٠٠,٣٦١	١٤٥,٥١١	٤٥٥,٢١١
٢٠١١	١٨٨,٣٥١	٣٧١,٤٤٥	١٨٣,٠٩٤	٥٥٩,٧٩٦
٢٠١٢	١٧٨,٥١٢	٤٣٣,٦٩٩	٢٥٥,١٨٧	٦١٢,٢١١
٢٠١٣	١٩٧,٧١٤	٤٥٥,٩٩٨	٢٥٨,٢٨٤	٦٥٣,٧١٢
٢٠١٤	١٩٥,٢٧٦	٥٢٣,٤٣٣	٣٢٨,١٥٧	٧١٨,٧٠٩
المتوسط	٩٣,٢٦٧	٢٠١,١٣٤	١٠٧,٨٦٨	٢٩٤,٤٠١

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء قاعدة بيانات التجارة الخارجية

كما يلاحظ أن قيمة الصادرات الكلية تأرجحت بين الزيادة والنقصان ، حيث بلغت أدناها عام ١٩٩٨ بمقدار ١٠,٨٦٤ مليار جنية ، ثم أخذت في الصعود حتى بلغت أقصي قيمة لها ١٩٧,٧١٤ مليار جنية عام ٢٠١٣ ، بما يعادل ١١,٦٥% ، ٢١١,٩٩% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الكلية البالغ ٩٣,٢٦٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة (١٩٩٨-٢٠١٤) ، كما بلغت أدني قيمة للواردات الكلية ٤٨,٦٤٥ مليار جنية عام ٢٠٠٠ ، ثم أخذت في الصعود حتى بلغت أقصى قيمة لها ٥٢٣،٤٣٣ مليار جنية عام ٢٠١٤ ، بما يعادل ٢٤,١٩% ، ٢٦٠,٢٤% من المتوسط السنوي لقيمة الواردات الكلية البالغ ٢٠١,١٣٤ مليار جنية خلال فترة الدراسة المذكورة .

كما يتضح وجود عجز في الميزان التجاري المصري تراوح بين حد أدني بلغ حوالي ٢٨,٢٧١ مليار جنية عام ٢٠٠٣ ، وحد أقصي بلغ حوالي ٣٢٨,١٥٧ مليار جنية عام ٢٠١٤، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي ١٠٧,٨٦٨ مليار جنية خلال فترة الدراسة وهذا العجز في الميزان التجارة عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات الكلية وقيمة الواردات الكلية.

ويوضح الجدول رقم (٢) الاتجاه الزمني العام للميزان التجاري المصري ومكوناته خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٤) ، حيث يلاحظ أن قيمة التجارة الكلية أمكن التعبير عنها بمعادلة خطية ، حيث اتخذت اتجاه زمني عام متزايد ، وبلغ مقدار التغير السنوي حوالي ٤٤,٣٧٤ مليار جنية ، بما يعادل ١٥,٠٧% من المتوسط السنوي للتجارة الكلية البالغ ٢٩٤,٤٠١ مليار جنية خلال فترة الدراسة المذكورة ، وقدر معامل التحديد بحوالي ٠,٩٥٦ أي أن ٩٥,٦% من التغيرات الحادثة في حجم التجارة الكلية تعكسها العوامل التي يعبر عنها عامل الزمن ، كما اتخذت قيمة الصادرات الكلية اتجاه زمني عام متزايد ، بمقدار تغير سنوي بلغ ١٣,٨٦٢ مليار جنية ، بما يعادل ١٤,٨٦% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات البالغ ٩٣,٢٦٧ مليار جنية ، وقدر معامل التحديد بحوالي ٠,٩٧٥ أي أن العوامل التي يعكسها عامل الزمن تفسر ٩٧,٥% من التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات الكلية ، ويلاحظ أيضاً أن قيمة الواردات الكلية اتخذت اتجاه زمني عام متزايد ، بمقدار تغير سنوي بلغ ٣٠,٥١٢ مليار جنية ، بما يعادل ١٥,١٧% من المتوسط السنوي لقيمة الواردات الكلية البالغ ٢٠١,١٣٤ مليار جنية ، وقدر معامل التحديد بحوالي ٠,٩٣٩ أي أن ٩٣,٩% من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات الكلية تعكسها العوامل التي يعبر عنها عامل الزمن ، كما يتبين أن قيمة العجز في الميزان التجاري اتخذت اتجاه زمني عام متزايد ، بمقدار تغير سنوي بلغ ١٦,٦٤٩ مليار جنية ، بما يعادل ١٥,٤٣% من المتوسط السنوي لقيمة العجز في الميزان التجاري البالغ (١٠٧,٨٦٨) مليار جنية ، وقدر معامل التحديد بحوالي ٠,٨٧٤ أي أن ٨٧,٤% من التغيرات الحادثة في عجز الميزان التجاري تفسرها العوامل التي يعكسها عنصر الزمن.

جدول رقم (٢): معادلات الاتجاه الزمني العام لمكونات الميزان التجاري المصري (مليار جنية) خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٤)

	المعادلة	$ر^2$	ف	المتوسط	% التغير	Min	Max
حجم التجارة الكلية	^ص = ١٠٤،٩٦٦-+٤٤،٣٧٤ س (١٢،٦١٩)**	٠،٩٥٦	**١٥٩،٢٣	٢٩٤،٤٠١	١٥،٠٧	٦٤،٩٩٦	٧١٨،٧٠٩
قيمة الصادرات	^ص = ٣١،٤٩٥- + ١٣،٨٦٢ س (١٦،٩٧٨)**	٠،٩٧٥	**٢٨٨،٢٤	٩٣،٢٦٧	١٤،٨٦	١٠،٨٦٤	١٩٧،٧١٤
قيمة الواردات	^ص =-٧٣،٤٧١ + ٣٠،٥١٢س (١٠،٥٥٣)**	٠،٩٣٩	**١١١،٣٧	٢٠١،١٣٤	١٥،١٧	٤٨،٦٤٥	٥٢٣،٤٣٣
عجز الميزان التجاري	^ص = ٤١،٩٧٧- + ١٦،٦٤٩س (٦،٩٨٢)**	٠،٨٧٤	**٤٨،٧٥٤	١٠٧،٨٦٨	١٥،٤٣	٢٨،٢٧١	٣٢٨،١٥٧

حيث ^ص القيمة التقديرية للظاهرة موضع الدراسة، س ترتيب عنصر الزمن (١، ٢، ٣ ،...، ١٧) ، الأرقام ما بين الأقواس تمثل قيمة t المحسوبة ، ** معنوي عند مستوي ١%

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (١).

٢- التطور الزمني للصادرات والواردات الزراعية

يتضح من البيانات الواردة بالجدول رقم (٣) التطور الزمني للصادرات، والواردات الزراعية، ومعدل تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٤)، حيث يلاحظ أن المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الزراعية بلغ ٩,٣٩٦٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة (١٩٩٨-٢٠١٤) ، بما يعادل ١٠,٠٧% من متوسط الصادرات الكلية البالغ ٩٣,٢٦٧ مليار جنية خلال نفس الفترة ، كما أن قيمة الصادرات الزراعية تراوحت بين حد أدني بلغ حوالي ١,٧٦٠٣ مليار جنية عام ١٩٩٨ ، بما يعادل ١٨,٧٣% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الزراعية البالغ ٩,٣٩٦٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة ، وحد أقصي بلغ ٢٠,٩٤٨٤ مليار جنية ، بما يعادل ٢٢٢,٩٤% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الزراعية خلال فترة الدراسة ، كما يلاحظ أن المتوسط السنوي لقيمة الواردات الزراعية خلال الفترة موضع الدراسة بلغ ٢٠,٨٧٨٩ مليار جنية ، بما يعادل ١٠,٣٨% من المتوسط السنوي للواردات الكلية البالغ ٢٠١,١٣٤ مليار جنية خلال نفس الفترة ، كما يتبين أن قيمة الواردات الزراعية بلغت حدها الأدنى ٥,٩٣١٣ مليار جنية عام ١٩٩٨ ، وحدها الأقصى حوالي ٥٣,٦٩٧٨ مليار جنية عام ٢٠١٢ ، بما يعادل ٢٨,٤١% ، ٢٥٧,١٩% من المتوسط السنوي لقيمة الواردات الزراعية البالغ ٢٠,٨٧٨٩ مليار جنية خلال فترة الدراسة ، كما يتضح أن متوسط معدل أو نسبة تغطية الصادرات الزراعية للواردات الزراعية بلغ ٤٥% خلال الفترة المذكورة .

جدول رقم (٣) : التطور الزمني للصادرات والواردات الزراعية (مليار جنية) خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٤)

السنوات	قيمة الصادرات	قيمة الواردات	% تغطية الصادرات للواردات
١٩٩٨	١,٧٦٠٣	٥,٩٣١٣	٢٩,٦٨
١٩٩٩	١,٨٠٣٩	٦,٤١٢٤	٢٨,١٣
٢٠٠٠	١,٧٧٢٠	٦,٨٢٢١	٢٥,٩٧
٢٠٠١	٢,١١١٤	٧,٦٥٣٧	٢٧,٥٩
٢٠٠٢	٣,٠٣٣١	٩,٧٤٤٥	٣١,١٣
٢٠٠٣	٤,٦٣٨٢	١٠,٠٦١٣	٤٦,١٠
٢٠٠٤	٦,٨٥٧٣	١٠,٥٨٧٣	٦٤,٧٧
٢٠٠٥	٥,٣١٣٦	١٣,٩٣٩١	٣٨,١٢
٢٠٠٦	٤,٩١٥٥	١٣,٠٤٤٩	٣٧,٦٨
٢٠٠٧	٦,٧٨٧١	٢٠,٥٨٣١	٣٢,٩٧
٢٠٠٨	١١,٣٩٣٧	٢٦,٢٧٦٤	٤٣,٣٦
٢٠٠٩	١٦,٤٩١٦	٢٤,٣٩٥٧	٦٧,٦٠
٢٠١٠	١٧,٧٣٩٤	٣١,٩٠٣٧	٥٥,٦٠
٢٠١١	١٨,٠٥١٨	٤٨,٩٨٧٦	٣٦,٨٥
٢٠١٢	١٦,٣٦٥٥	٥٣,٦٩٧٨	٣٠,٤٨
٢٠١٣	١٩,٧٥٤٥	٣٥,٣٦٦٤	٥٥,٨٦
٢٠١٤	٢٠,٩٤٨٤	٢٩,٥٣٣٤	٧٠,٩٣
المتوسط	٩,٣٩٦٣	٢٠,٨٧٨٩	٤٥

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء قاعدة بيانات التجارة الخارجية

ويوضح الجدول رقم (٤) الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة الصادرات والواردات الزراعية خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٤)، حيث يتبين أن قيمة الصادرات الزراعية اتخذت اتجاه زمني عام متزايد، حيث بلغ مقدار التغير السنوي ١,٣٥١ مليار جنية ، بما يعادل ١٤,٣٨% من المتوسط السنوي لقيمة الصادرات الزراعية البالغ ٩,٣٩٦٣ مليار جنية خلال فترة الدراسة المذكورة ، وقدر معامل التحديد بحوالي ٠,٩٤٨ أي أن العوامل التي يعكسها عنصر الزمن

تفسر ٩٤,٨% من التغيرات الحادثة في قيمة الصادرات الزراعية، كما اتخذت قيمة الواردات الزراعية اتجاه زمني عام متزايد ، حيث بلغ مقدار التغير السنوي ٢,٥٧١ مليار جنية ، بما يعادل ١٢,٣١% من المتوسط السنوي لقيمة الواردات الزراعية البالغ ٢٠,٨٧٨٩ مليار جنية خلال فترة الدراسة ، ويستدل من معامل التحديد ر^{٢} أن ٨٦,٨% من التغيرات الحادثة في قيمة الواردات الزراعية تفسرها العوامل التي يعبر عنها عنصر الزمن.

جدول رقم (٤): الاتجاه الزمني العام لقيمة الصادرات والواردات الزراعية (مليار جنية) خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٤)

	المعادلة	ر^{٢}	ف	المتوسط	% التغير	Min	Max
الصادرات الزراعية	^ص =٢،٧٦٦+١،٣٥١س (١١،٥٧٨)**	٠،٩٤٨	**١٣٤،٠٤	٩،٣٩٦٣	١٤،٣٨	١،٧٦٠٣	٢٠،٩٤٨٤
الواردات الزراعية	^ص =٢،٢٦٣-٢،٥٧١س (٦،٧٨٤)**	٠،٨٦٨	**٤٦،٠٢	٢٠،٨٧٨٩	١٢،٣١	٥،٩٣١٣	٥٣،٦٩٧٨

حيث ^ص القيمة التقديرية للظاهرة موضع الدراسة ، س ترتيب عنصر الزمن (١، ٢،٣ ،...،١٧) ، الأرقام ما بين الأقواس تمثل قيمة t المحسوبة ، ** معنوي عند مستوي ١%

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (٣) .

٣- مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية

تضع التجارة الخارجية السلع في متناول طلابها ، وتساعد علي أن تجعل السلع الرأسمالية والسلع الاستهلاكية أرخص ، ومن ثم ترفع إمكانيات الربح للمنتجين ، وتسمح بتوسيع نطاق الإنتاج ، وتوجد وسائل عديدة لقياس الأهمية الخاصة للتجارة الخارجية في الاقتصاد القومي ومنها [٣] .

أ- معدل تغطية الصادرات للواردات:

يقيس كفاءة التجارة الخارجية للدولة ، ويوضح مدي تحكم الدولة في وارداتها ، ومدي تمتعها بقوة شرائية ، وتشير زيادة هذا المعدل عن ١٠٠% إلي أن هناك فائض في الميزان التجاري للدولة ، نظراً لأن قيمة الصادرات تكفي لمقابلة نفقات الاستيراد وتوفر للدولة النقد الأجنبي، ويحسب طبقاً للمعادلة التالية[٤] :

معدل التغطية = قيمة الصادرات/قيمة الواردات خلال نفس الفترة *١٠٠

ويوضح الجدول رقم (٥) مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة (١٩٩٨-٢٠١٤) ، حيث يتبين أن متوسط معدل تغطية الصادرات للواردات بلغ ٤٦,٣٧% خلال فترة الدراسة.

ب – درجة الانكشاف الاقتصادي:

يمثل هذا المؤشر مدي أهمية الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي ، فإذا كان مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي أعلي من ١٠٠% فإن ذلك يدل علي تأثر الاقتصاد تأثيراً كبيراً بالتجارة الخارجية ، ويكون في حالة تبعية للخارج ، ويؤكد ضرورة تجنب الاعتماد شبة الكلي للنشاط الاقتصادي القومي علي التصدير والاستيراد ، حيث بلغ متوسط درجة الانكشاف الاقتصادي في مصر ٣٠,٣٧% خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٤) جدول رقم (٥) ، ويحسب وفقاً للمعادلة التالية :

درجة الانكشاف الاقتصادي = حجم التجارة الكلية خلال فترة زمنية / الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة *١٠٠

جدول رقم (٥) : مؤشرات كفاءة التجارة الخارجية في مصر خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٤)

السنوات	قيمه الصادرات (مليار جنية)	قيمه الواردات (مليار جنية)	الناتج المحلي الإجمالي (مليار جنية)	معدل تغطية الصادرات للواردات %	درجة الانكشاف الاقتصادي %	الميل المتوسط للصادرات %	الميل المتوسط للواردات %	متوسط نصيب الفرد (جنية)	عدد السكان* نسمة
١٩٩٨	١٠,٨٦٤	٥٦,٠٢٦	٢٨٢,٥٨	١٩,٣٩	٢٣,٦٧	٣,٨٤	١٩,٨٣	١٠١٤,٧	٦٥٩٢٢٦٣٠
١٩٩٩	١٢,٠٥٠	٥٤,٣٩٩	٣١٥,٦٧	٢٢,١٥	٢١,٠٥	٣,٨٢	١٧,٢٣	٩٩٠,١	٦٧١١٢٨٨٠
٢٠٠٠	١٦,٣٥١	٤٨,٦٤٥	٣٣٢,٥٤	٣٣,٦١	١٩,٥٥	٤,٩٢	١٤,٦٣	٩٥١,١	٦٨٣٣٤٩٠٠
٢٠٠١	١٦,٤٩١	٥٠,٦٥٩	٣٥٤,٥٦	٣٢,٥٥	١٨,٩٤	٤,٦٥	١٤,٢٩	٩٦٤,٨	٦٩٥٩٩٩٥٠
٢٠٠٢	٢١,١٤٥	٥٦,٤٨٢	٣٩٠,٦٢	٣٧,٤٤	١٩,٨٧	٥,٤١	١٤,٤٦	١٠٩٤,٧	٧٠٩٠٨٧١٠
٢٠٠٣	٣٦,٨١٢	٦٥,٠٨٣	٤٥٦,٣٢	٥٦,٥٦	٢٢,٣٣	٨,٠٧	١٤,٢٦	١٤١٠,٤	٧٢٢٤٧٦٣٠
٢٠٠٤	٤٧,٦٧٨	٧٩,٧١٦	٥٠٦,٥١	٥٩,٨١	٢٥,١٥	٩,٤١	١٥,٧٤	١٧٣١,٠	٧٣٥٩٦٠٧٠
٢٠٠٥	٦١,٦٢٥	١١٤,٦٨٨	٥٨١,١٤	٥٣,٧٣	٣٠,٣٤	١٠,٦٠	١٩,٧٣	٢٣٥٢,٧	٧٤٩٤٢١٢٠
٢٠٠٦	٧٨,٨٦٤	١١٨,٣٧٢	٧١٠,٣٩	٦٦,٦٢	٢٧,٧٦	١١,١٠	١٦,٦٦	٢٥٨٥,٩	٧٦٢٧٤٢٩٠
٢٠٠٧	٩١,٢٥٦	١٥٢,٥٨٦	٨٥٥,٣٠	٥٩,٨١	٢٨,٥١	١٠,٦٧	١٧,٨٤	٣١٤٢,١	٧٧٦٠٥٣٣٠
٢٠٠٨	١٤٣,١٠٧	٢٨٧,٧٢٤	٩٩٤,٠٦	٤٩,٧٤	٤٣,٣٤	١٤,٤٠	٢٨,٩٤	٥٤٥٥,٢	٧٨٩٧٦١٢٠
٢٠٠٩	١٣٤,٥٨٦	٢٤٩,٩٦٨	١١٥٠,٥٩	٥٣,٨٤	٣٣,٤٢	١١,٧٠	٢١,٧٣	٤٧٨٠,٥	٨٠٤٤٢٤٤٠
٢٠١٠	١٥٤,٨٥٠	٣٠٠,٣٦١	١٣٠٩,٩١	٥١,٥٥	٣٤,٧٥	١١,٨٢	٢٢,٩٣	٥٥٤٨,٦	٨٢٠٤٠٩٩٠
٢٠١١	١٨٨,٣٥١	٣٧١,٤٤٥	١٦٩٥,٠٩٦	٥٠,٧١	٣٣,٠٢	١١,١١	٢١,٩١	٦٦٨١,١	٨٣٧٨٧٦٣٠
٢٠١٢	١٧٨,٥١٢	٤٣٣,٦٩٩	١٩٠٨,٣١٤	٤١,١٦	٣٢,٠٨	٩,٣٥	٢٢,٧٣	٧١٤٦,٩	٨٥٦٦٠٩٠٠
٢٠١٣	١٩٧,٧١٤	٤٥٥,٩٩٨	٢١٧٧,٨٢	٤٣,٣٦	٣٠,٠٢	٩,٠٨	٢٠,٩٤	٧٤٦١,٣	٨٧٦١٣٩١٠
٢٠١٤	١٩٥,٢٧٦	٥٢٣,٤٣٣	٢٤٥٩,٠٢٥	٣٧,٣١	٢٩,٢٣	٧,٩٤	٢١,٢٩	٨٠٢٣,١	٨٩٥٧٩٦٧٠
المتوسط	٩٣,٢٦٧	٢٠١,١٣٤	٩٦٩,٤٣٨	٤٦,٣٧	٣٠,٣٧	٩,٦٢	٢٠,٧٥	٣٨٣٦,١	٧٦٧٤٣٨٩٢

*عدد السكان في نهاية العام

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قاعدة بيانات التجارة الخارجية ، كتاب الإحصاء السنوي ، الحسابات القومية .

ج- الميل المتوسط للصادرات :

يوضح هذا المؤشر أهمية الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي ، وبلغ الميل المتوسط للصادرات في مصر ٩,٦٢% خلال فترة الدراسة جدول رقم (٥) ، ويحسب وفقاً للمعادلة التالية:

الميل المتوسط للصادرات = قيمة الصادرات خلال فترة زمنية/قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة *١٠٠

د- الميل المتوسط للواردات

يوضح هذا المؤشر أهمية الواردات في الناتج المحلي الإجمالي ، وبلغ متوسط الميل المتوسط للواردات في مصر ٢٠,٧٥% خلال فترة الدراسة جدول رقم (٥) ، ويحسب وفقاً للمعادلة التالية :

الميل المتوسط للواردات = قيمة الواردات خلال فترة زمنية/قيمة الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة *١٠٠

ه- متوسط نصيب الفرد

هنا نحاول أن نبين متوسط ما يحصل عليه الفرد من مجموع التجارة الخارجية ، وأهمية هذا المتوسط في أنه يدلنا علي مدي مساهمة التجارة في حياة الفرد في الدولة ، فيتبين من ذلك ارتباط الدولة بالتجارة الخارجية ، وبلغ متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية في مصر ٣٨٣٦,١ جنية خلال فترة الدراسة (١٩٩٨-٢٠١٤) جدول رقم (٥)

متوسط نصيب الفرد من التجارة الخارجية = قيمة التجارة خلال فترة زمنية معينة/عدد السكان في نفس الفترة.

ثانياً: التجارة الخارجية لمحصول القمح في مصر

١ – التطور الزمني لواردات القمح في مصر

يوضح الجدول رقم (٦) ، التطور الزمني لكمية وقيمة الواردات من محصول القمح في مصر خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٤) ، حيث يلاحظ أن كمية واردات القمح بلغت ٥٠٠٥,٦٧٣ ألف طن عام ١٩٩٨ ، ثم أخذت في الهبوط والصعود حتى بلغت أدنى حد لها ٢٨١٨,٣٢٤ ألف طن عام ٢٠٠١ ، لتعاود الصعود حتى تبلغ حدها الأقصى ٩٨٠٠,٠٦ ألف طن عام ٢٠١١ ،

وبمتوسط سنوي بلغ ٥٧١٤,٢٧٩ ألف طن ، كما بلغ المتوسط السنوي لقيمة الواردات من القمح ٨,٩٧٦ مليار جنية ، بما يعادل ٤٢,٩٩% من المتوسط السنوي للواردات الزراعية البالغ ٢٠,٨٧٩ مليار جنية خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٤) ، وبلغت قيمة الواردات من القمح ٢,٥٣٨ مليار جنية عام ١٩٩٨ ، ثم أخذت في الهبوط والصعود حتى بلغت أدنى حد لها ١,٧٠٧ مليار جنية عام ٢٠٠١ ، لتعاود الصعود مرة أخري حتى بلغت حدها الأقصى البالغ ٢٢,٨٢٩ مليار جنية عام ٢٠١٤ .

كما يوضح الجدول رقم (٧) ، الاتجاه الزمني العام لكل من كمية وقيمة الواردات من القمح خلال فترة الدراسة (١٩٩٨-٢٠١٤) ، حيث يتبن أن كمية الواردات من القمح اتخذت اتجاه عام متزايد ، بمقدار تغير سنوي بلغ ٣٠٥,٦٣٥ ألف طن ، بما يعادل ٥,٣٥% من المتوسط السنوي لكمية واردات مصر من القمح البالغ ٥٧١٤,٢٧٩ ألف طن خلال الفترة المذكورة ، وقدر معامل التحديد بحوالي ٠,٧٤٢ أي أن الزمن يفسر ٧٤,٢% من التغيرات الحادثة في كمية الواردات ، كما يلاحظ من الجدول رقم (٧) أن قيمة الواردات من القمح اتخذت اتجاه زمني عام متزايد ، بمقدار تغير سنوي بلغ ١,٣٤٩ مليار جنية ، بما يعادل ١٥,٠٣% من المتوسط السنوي لقيمة الواردات من القمح البالغ ٨,٩٧٦ مليار جنية خلال فترة الدراسة .

٢ – تحديد مصادر استيراد مصر للقمح

تؤثر عوامل متعددة في تحديد مصادر استيراد القمح في مصر ، فبالإضافة إلي ضرورة أن يتوفر لدي المصدر المواصفات المطلوبة في السلعة من حيث المحتوي ألبروتيني ، وصلابة الحبوب ، وجودة الطحن ، وخصائص العجين ، فإن هناك عوامل أخري لعل من أهمها تلك المتعلقة بضمان استمرار الاستيراد ، حيث يعتبر المصدر الدائم لتوريد القمح من أهم عوامل تحديد مصدر الاستيراد ، والذي يمكن الاستدلال عليه من خلال استقرار زيادة معدلات إنتاج وتصدير المصدر باعتبار ذلك مؤشراً إيجابياً لتأمين احتياجات الدول المستوردة من القمح ، كذلك تعتبر العلاقة بين حجم المخزون والأسعار في الدول المصدرة للقمح ذات دلالة لها مغزاها في تحديد مصادر الاستيراد ، إذا غالباً ما تكون هذه العلاقة عكسية[٣] .

جدول رقم (٦) : التطور الزمني لواردات القمح في مصر خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٤)

السنوات	كمية الواردات من القمح (ألف طن)	قيمة الواردات من القمح (مليار جنية)	قيمة الواردات الزراعية (مليار جنية)	% إلي قيمة الواردات الزراعية
١٩٩٨	٥٠٠٥,٦٧٣	٢,٥٣٨	٥,٩٣١	٤٢,٧٩
١٩٩٩	٤١٠٢,٨٩٦	١,٩٩٣	٦,٤١٢	٣١,٠٨
٢٠٠٠	٤٣٠٢,٠٤١	٢,١٢٣	٦,٨٢٢	٣١,١١
٢٠٠١	٢٨١٨,٣٢٤	١,٧٠٧	٧,٦٥٤	٢٢,٣١
٢٠٠٢	٤٥٣٠,٦٩٠	٣,٠١٤	٩,٧٤٥	٣٠,٩٣
٢٠٠٣	٣٣٩٩,٥٩٤	٣,٠٦٩	١٠,٠٦١	٣٠,٥١
٢٠٠٤	٤٢٨٦,٤٣٢	٤,٤٢٨	١٠,٥٨٧	٤١,٨٢
٢٠٠٥	٥٦٣٢,٥٢٤	٥,٣٠١	١٣,٩٣٩	٣٨,٠٣
٢٠٠٦	٥٨١٠,٤٥١	٥,٥٣٩	١٣,٠٤٥	٤٢,٤٦
٢٠٠٧	٥٩٠٠,٣٣٢	٨,٨١٩	٢٠,٥٨٣	٤٢,٨٥
٢٠٠٨	٥٢٠٥,٤٤٤	١١,٥٠٩	٢٦,٢٧٦	٤٣,٨٠
٢٠٠٩	٤٠٩٢,١١٩	٨,٧٦٨	٢٤,٣٩٦	٣٥,٩٤
٢٠١٠	٩٧٠٦,٢٩٠	١٢,٢٥٣	٣١,٩٠٤	٣٨,٤١
٢٠١١	٩٨٠٠,٠٦٠	١٩,٠٧٩	٤٨,٩٨٨	٣٨,٩٥
٢٠١٢	٦٤٧١,٤١٧	٢١,٣٢٣	٥٣,٦٩٨	٣٩,٧١
٢٠١٣	٧٩٧٣,٤٣٥	١٨,٣٠٦	٣٥,٣٦٦٤	٥١,٧٦
٢٠١٤	٨١٠٥,٠١٧	٢٢,٨٢٩	٢٩,٥٣٣٤	٧٧,٣٠
متوسط	٥٧١٤,٢٧٩	٨,٩٧٦	٢٠,٨٧٩	٤٢,٩٩

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية .
ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، النشرة السنوية للتجارة الخارجية ،أعداد مختلفة.

جدول رقم (٧): الاتجاه الزمني العام لكمية وقيمة الواردات من محصول القمح في مصر خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٤) .

	المعادلة	ر	ف	متوسط	% التغير	Min	Max
كمية الواردات	^ص = ٢٩٦٣،٥٦ + ٣٠٥،٦٣٥ س (٤،٢٨٦)**	٠،٧٤٢	**١٨،٣٧	٥٧١٤،٢٧٩	٥،٣٥	٢٨١٨،٣٢٤	٩٨٠٠،٠٦
قيمة الواردات	^ص= ٣،١٦٣ + ١،٣٤٩ س (٩،٨٤)**	٠،٩٣١	**٩٦،٩١	٨،٩٧٦	١٥،٠٣	١،٧٠٧	٢٢،٨٢٩

حيث ^ص، القيمة التقديرية للظاهرة موضع الدراسة ، س ترتيب عنصر الزمن (١ ،٢ ،٣ ،...،١٧) ، الأرقام ما بين الأقواس تمثل قيمة t المحسوبة ، ** معنوي عند مستوي ١%.

المصدر: حسبت من بيانات الجدول رقم (٦)

وعلي ذلك تصبح متابعة المخزون القمحي لدي بعض المصادر ذات دلالة علي تحركات الأسعار المتوقعة للقمح في المستقبل ، وكذلك فإن من العوامل الأخرى المحددة لمصادر استيراد القمح موعد ظهور المحصول بدول التصدير ، ومدي موافقته لظروف الدول المستوردة ، حيث تنخفض الأسعار عادة في مواسم ظهور المحصول بما يجعلها أفضل فترات التعاقد علي الاستيراد [٤].

ومن البيانات الواردة بالجدول رقم (٨) ، يلاحظ أنه علي الرغم من اشتراك كل من الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وفرنسا والأرجنتين وأوكرانيا وكندا وروسيا وبعض الدول الأخرى ، إلا أن الواردات القمحية من بعض هذه الدول لمصر تؤهلها لاحتلال مكانة خاصة في تجارة استيراد مصر للقمح ؛ ففي الوقت الذي استمرت فيه الواردات من كل من الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وفرنسا طوال فترة الدراسة ، نجد أن واردات القمح من الأرجنتين انقطعت في أربعة أعوام متفرقة ، ومن أوكرانيا انقطعت في السنة الأولى والرابعة ، ومن كندا انقطعت الواردات في العام الأول والخامس ، ومن روسيا استقرت الواردات منها بداية من عام ٢٠٠١ ؛ الأمر الذي يجعل من الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وفرنسا دولاً رئيسية كمصادر مستقرة لتوريد القمح إلي مصر وفيما يلي نستعرض تطور واردات مصر من القمح من كل منها علي النحو التالي :

أ- تطور واردات مصر من القمح الأمريكي:

بالنظر إلي الجدول رقم (٨) السابق الإشارة إليه ، يتضح أن واردات مصر من القمح من الولايات المتحدة الأمريكية بلغ في متوسط الفترة (١٩٩٨-٢٠١٤) حوالي ١٤٢٩,٧٣٥ ألف طن ، ألأمر الذي يؤهلها لأن تحتل المرتبة الأولى من بين الدول المستقرة لتوريد القمح ، حيث تمثل واردات القمح الأمريكي حوالي ٢٥% من متوسط إجمالي واردات مصر من القمح البالغ ٥٧١٤,٢٧٩ ألف طن خلال نفس فترة ، وقد وصلت واردات مصر من القمح الأمريكي أعلي مستوي لها عام ١٩٩٨، حيث بلغت ٣٢٠١,٨٦٤ ألف طن ، بما يعادل ٦٣,٩٦% من إجمالي واردات مصر في نفس العام البالغ ٥٠٠٥,٦٧٣ ألف طن ، في حين وصلت أدني مستوي لها عام ٢٠١٢ ، حيث بلغت ٩٣,٩٦٧ ألف طن ، بما يعادل ١,٤٥% من إجمالي واردات مصر من القمح في نفس العام ، البالغ ٦٤٧١,٤١٧ ألف طن. وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور واردات مصر من القمح الأمريكي ، تبين أنها اتخذت اتجاه زمني عام متناقص والتي توضحها المعادلة التالية بمقدار تغير سنوي بلغ (١٣٦,٨٩٧) ألف طن ، بما يعادل ٩,٥٧% من المتوسط السنوي لواردات مصر من القمح الأمريكي البالغ ١٤٢٩,٧٣٥ألف طن خلال فترة

الدراسة ، وقدر معامل التحديد بحوالي ٠,٦٦ أي أن الزمن يفسر ٦٦% من التغيرات الحادثة في كمية واردات القمح الأمريكي.

$\hat{ص}$= ١٣٦،٨٩٧س - ٢٦٦١،٨١ ، $ر^{٢}$ = ٠،٦٦ ف = ١١،٦١*
(٣،٤٠٧)*

حيث تشير $\hat{ص}$ إلي القيمة التقديرية للظاهرة بألف طن ، س تشير إلي ترتيب عنصر الزمن(١،٢،٣،...، ١٧) ، الأرقام ما بين الأقواس تمثل قيمة t المحسوبة ، *معنوي عند مستوي ٥% .

جدول رقم (٨) : تطور واردات مصر من القمح طبقاً للمصدر(ألف طن) خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٤).

السنوات	الولايات المتحدة الأمريكية	فرنسا	استراليا	الأرجنتين	أوكرانيا	كندا	روسيا	دول أخري	إجمالي المستورد
١٩٩٨	٣٢٠١,٨٦٤	٨٩٥,٠٥١	٦٢٥,٦٦٧	٢٨٣,٠٩١	٠	٠	٠	٠	٥٠٠٥,٦٧٣
١٩٩٩	٣٠٧٥,٤٨٨	١٤١,٩٤	٥٢٥,٠٤٣	٢٥,٤٤٧	١٠,٠٩١	١٥,٥١٤	٠	٣٠٩,٣٧٣	٤١٠٢,٨٩٦
٢٠٠٠	٣١٧٤,٧٠٤	٢١٠,٦١	٥٢٢,٤١٧	١٤٦,٣٩٥	١٥	٣٣,٦٠٧	٠	١٩٩,٣٠٨	٤٣٠٢,٠٤١
٢٠٠١	٩٦٧,٣٣١	٤١٦,٦٣٤	٦٧٨,٨٤٣	٤,٥٧٥	٠	١٠٥,٠٠٣	١٩,٧٣٤	٦٢٦,٢٠٤	٢٨١٨,٣٢٤
٢٠٠٢	١٢٠٠,٥٤	٨٦٣,٩٧٦	٩٣٠,٢٤٥	٧,٦٠٠	٣٠١,٧٣٦	٠	٩٠٣,٥٣٨	٣٢٣,٠٥٥	٤٥٣٠,٦٩٠
٢٠٠٣	١٢٩٥,٢٢١	٨٣١,٨٦٦	٣٥٠,١٠٢	٠	٣٣,٦٢٨	٣,٠٢٥	٥٤٦,٩٤٢	٣٣٨,٨١٠	٣٣٩٩,٥٩٤
٢٠٠٤	١٦٨٤,٨٧٥	٤٧٧,١٠٣	١٠٢٩,٦١٧	١٢٣,٥١٢	٢٨,٧	٢,٠٠٠	٥٠٤,٢٩٧	٤٣٦,٣٢٧	٤٢٨٦,٤٣٢
٢٠٠٥	٩٣٣,٩٧٨	٥٥٩,٨٠٥	٦٨٥,٣٧٥	٦٩٧,٨٧٧	٨٩,٦١٦	٥,٩٩٩	٢٢٦٧,٨٥٦	٣٩٢,٠١٨	٥٦٣٢,٥٢٤
٢٠٠٦	٨٥٩,٨٦٣	٥١٧,٩٩٩	٩٦٥,٥٥٤	١٢,٤٥٠	٣٣٠,١٠٥	٢٢٦,٧٨٠	١٨٨٠,١٩٧	١٠١٧,٥٠٣	٥٨١٠,٤٥١
٢٠٠٧	١٦٠١,٣٩٤	١٢٠,٣٤١	٢٨٨,٥٨٢	٧٣,٠٩٥	٢٠٤,٦	٧٣,٠٠٠	٢٥٠٠,٨٩	١٠٣٨,٤٣٠	٥٩٠٠,٣٣٢
٢٠٠٨	١٢٦١,٣	٣١٢,٩٩٢	٢٢٣,٨١٧	٠	٥٠٧,٤٢٩	٥٦,٧٢٨	٢٠٠٢,٦٢٠	٨٤٠,٥٥٩	٥٢٠٥,٤٤٤٢
٢٠٠٩	٤٤٤,١٧١	٨٩٢,٧٦٢	١٨٩,٦٦٧	١٣,٤٠٠	١٠٣,٤٨٦	٤٨,٧٦٥	١٦٠٨,٢٠١	٧٩١,٦٦٧	٤٠٩٢,١١٩١
٢٠١٠	١٣٦٨,٦٦٦١	٢٦٦٩,٢٩٣	٥٩٢,٧٥٦	٠	٦٠٢,٤٠٩	٢١٧,٥٦٧	٣١٩٣,٢٩٤	١٠٦٢,٣٠٥	٩٧٠٦,٢٩٠
٢٠١١	٢٧٧١,٢٣٣	١٠٢٣,٠٣٩	٩٤٧,١٨٥	٣٧٤,٩٣٣	٣٩٠,٨١٨	٢٥٠,٦٤٥	٣٧٧٧,٠١٢	٢٦٥,١٩٥	٩٨٠٠,٠٦٠
٢٠١٢	٩٣,٩٦٧	١٢٥,٨١٧	١٢٥,٨٦٢	١٥٢,٧٣٦	٥١٩,٣٩٧	٠,٠٧٤	٢٠٢٢,٧٤٧	٣٤٣٠,٨١٧	٦٤٧١,٤١٧
٢٠١٣	١٥٢,٥٨٤	٥٨,٩٠٠	٥٩,٦٥٠	٧٠,٣٦٦	٩٩٨,٩٤٢	٠,٠٢١	٧٧٣,٧٨٦	٥٨٥٩,١٨٦	٧٩٧٣,٤٣٥
٢٠١٤	٢١٨,٣٢٢	٨٦٤,٣٦٢	١٧٧,٢٠٠	٠	٢٠٣٣,١١٧	١٤,٢٨٦	٣٠٠٩,٩٤٨	١٧٨٧,٧٨٢	٨١٠٥,٠١٦٥
المتوسط**	١٤٢٩,٧٣٥	٦٤٦,٠٢٩	٥٢٤,٥٦٤	١٥٢,٧٢٩	٤١١,٢٧٢	٧٠,٢٠١	١٧٨٦,٥٠٤	١١٦٩,٩٠٩	٥٧١٤,٢٧٩

** المتوسط محسوب علي أساس عدد السنوات التي تم فيها الاستيراد

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية ،

ب- تطور واردات مصر من القمح الفرنسي:

من الجدول رقم (٨) ، يتضح أن واردات مصر من القمح الفرنسي بلغت في متوسط الفترة (١٩٩٨-٢٠١٤) حوالي ٦٤٦,٠٢٩ ألف طن ، ألأمر الذي يؤهلها لأن تحتل المرتبة الثانية من بين الدول المستقرة لتوريد القمح ، حيث تمثل واردات القمح الفرنسي حوالي ١١,٣١% من متوسط إجمالي واردات مصر من القمح البالغ ٥٧١٤,٢٧٩ ألف طن خلال نفس فترة ، وقد وصلت واردات مصر من القمح الفرنسي أعلي مستوي لها عام ٢٠١٠ ، حيث بلغت ٢٦٦٩,٢٩٣ ألف طن ، بما يعادل ٢٧,٥% من إجمالي واردات مصر في نفس العام البالغ ٩٧٠٦,٢٩٠ ألف طن ، في حين وصلت أدني مستوي لها في عام ٢٠١٣ ، حيث بلغت ٥٨,٩ ألف طن ، بما يعادل ٠,٧٤% من إجمالي واردات مصر من القمح في نفس العام ، البالغ ٧٩٧٣,٤٣٥ ألف طن .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور واردات مصر من القمح الفرنسي ، تبين من نتائج التحليل عدم ثبوت معنوية مختلف النماذج الرياضية المستخدمة .

ج- تطور واردات مصر من القمح الاسترالي :

تشير بيانات الجدول رقم (٨) ، إلي أن واردات مصر من القمح الاسترالي بلغت في متوسط الفترة (١٩٩٨-٢٠١٤) حوالي ٥٢٤,٥٦٤ ألف طن ، ألأمر الذي يؤهلها لأن تحتل المرتبة الثالثة من بين الدول المستقرة لتوريد القمح ، حيث تمثل واردات القمح الاسترالي حوالي ٩,١٨% من متوسط إجمالي واردات مصر من القمح البالغ ٥٧١٤,٢٧٩ ألف طن خلال نفس الفترة ، وقد وصلت واردات مصر من القمح الاسترالي أعلي مستوي لها عام ٢٠٠٤ ، حيث بلغت ١٠٢٩,٦١٧ ألف طن ، بما يعادل ٢٤% من إجمالي واردات مصر في نفس العام البالغ ٤٢٨٦,٤٣٢ ألف طن ، في حين وصلت أدني مستوي لها عام ٢٠١٣ ، حيث بلغت ٥٩,٦٥ ألف طن ، بما يعادل ٠,٧٥% من إجمالي واردات مصر من القمح في نفس العام ، البالغ ٧٩٧٣,٤٣٥ ألف طن ، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور واردات مصر من القمح الاسترالي ، تبين من نتائج التحليل عدم ثبوت معنوية مختلف النماذج الرياضية المستخدمة .

د- تطور واردات مصر من القمح الروسي :

يتضح من الجدول رقم (٨) ، أن واردات مصر من القمح الروسي استقرت بداية من عام ٢٠٠١ ، وبذلك تعتبر من المصادر المهمة لمصر بغض النظر عن عدم الاستقرار في الثلاث سنوات الأولي ، حيث بلغ متوسط واردات مصر من القمح الروسي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤) حوالي ١٧٨٦,٥٠٤ ألف طن ، بما يعادل ٢٩,٨٧% من متوسط إجمالي واردات مصر من القمح البالغ ٥٩٨٠,٨٦٦ ألف طن خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤) ، وقد وصلت واردات مصر من القمح الروسي أدنى مستوي لها عام ٢٠٠١ ، حيث بلغت ١٩,٧٣٤ ألف طن ، بما يعادل ٠,٧% من إجمالي واردات مصر في نفس العام البالغ ٢٨١٨,٣٢٤ ألف طن ، في حين وصلت أقصي مستوي لها عام ٢٠١١ ، حيث بلغت ٣٧٧٧,٠١٢ ألف طن ، بما يعادل ٣٨،٥% من إجمالي واردات مصر من القمح في نفس العام ، البالغ ٩٨٠٠,٠٦٠ ألف طن .

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمني العام لتطور واردات مصر من القمح الروسي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤) ، يتبين من المعادلة التالية أنها اتخذت اتجاه زمني عام متزايد ، بمقدار تغير سنوي بلغ ١٦٩,١٢ ألف طن ، بما يعادل ٩,٥% من متوسط واردات مصر من القمح الروسي البالغ ١٧٨٦,٥٠٤ ألف طن خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٤) ، وقدر معامل التحديد بحوالي ٠,٦٣ ، أي أن ٦٣% من التغيرات الحادثة في واردات مصر من القمح الروسي يعكسها عامل الزمن.

$\hat{ص}$= ٥١٨،١٠٣+ ١٦٩،١٢ س $ر^2$ = ٠،٦٣ ف = ٧،٨٧*

(٢،٨٠٥)*

حيث تشير $\hat{ص}$، إلي القيمة التقديرية للظاهرة بالألف طن ، س تشير إلي ترتيب عنصر الزمن (١، ٢، ٣،...، ١٤) ، الأرقام ما بين الأقواس تمثل قيمة t المحسوبة ، *معنوي عند مستوي ٥%

٣- التوزيع الجغرافي الراهن لواردات القمح في مصر:

يعتبر القمح المحصول الاستراتيجي الأول في مصر ، فهو المصدر الرئيسي لصناعة رغيف الخبز ، والذي يعد الغذاء الأساسي للطبقات الكادحة ، إذ يمثل معظم الوجبة الغذائية التي يتناولها أفراد هذه الطبقة ، هذا ويعاني الشعب المصري بأكمله من عدم توافره والذي مرجعة عدم كفاية الإنتاج المحلي من القمح من ناحية ، والمشاكل الاستيرادية التي تواجه الدولة لسد العجز في الإنتاج من ناحية أخري ، وذلك بتركيز واردات القمح في عدد محدود من دول العالم ، والاتجاه الحالي نحو استخدام محاصيل الحبوب لإنتاج الوقود الحيوي مما أدي إلي تحول بعض الدول المصدرة إلي مستوردة ، وما ترتب علي ذلك من ارتفاع الأسعار العالمية للقمح ، وفي ظل الظروف والمتغيرات العالمية فإن تحقيق القدر المناسب من الاكتفاء الذاتي أصبح ضرورة ملحه ، وإن كان ولابد من الاستيراد فأنه يجب تنويع مصادر وارداتنا من مختلف دول العالم وذلك لضمان تغطية احتياجاتنا و بها لا يؤثر علي الأمن الغذائي ؛ و الأمن الغذائي بصفة

عامة يعبر عن قدرة المجتمع علي توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام[٣] .

وباستعراض بيانات الجدول رقم (٩) الخاص بالتوزيع الجغرافي الراهن لواردات مصر من القمح من مختلف دول العالم كمتوسط للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣) ، يتضح أن المتوسط السنوي لكمية الواردات المصرية بلغ ٧٢٠٨,١٢٨ ألف طن خلال الفترة المشار إليها ، وتقدر قيمتها الإجمالية بحوالي ١٥,٢٠٦ مليار جنية ، وقد تم استيراد هذه الكمية من ٢٠ دولة تم اختيار ١٥ دولة ، حيث تمثل كمية واردات مصر من القمح من هذه الدول حوالي ٧٦,٣% من متوسط الكمية المستوردة خلال الفترة ، وبقيمة تمثل حوالي ٩٥,٢% من قيمة واردات مصر من القمح خلال نفس الفترة ، وأمكن تقسيم هذه الدول إلي ثلاث مجموعات .

مجموعة الدول الأمريكية

وتضم ثلاث دول هي الولايات المتحدة الأمريكية ، الأرجنتين وكندا ، وتقدر واردات مصر من هذه المجموعة بحوالي ١٢١٢,٨٥٩ ألف طن ، أي ما يعادل ١٦,٨٣% من متوسط واردات مصر خلال تلك الفترة ، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر دول هذه المجموعة التي تصدر القمح إلي مصر بنسبة ١٤,٠٩ % من متوسط واردات مصر خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣) .

مجموعة الدول الأوروبية

وتضم هذه المجموعة ثمانية دول فرنسا ، وألمانيا ، وأوكرانيا ، وبولندا ، ورومانيا ، روسيا، وبلغاريا ، وتركيا وتقدر واردات مصر من هذه الدول بحوالي ٣٨٢٢,٨٩ ألف طن ، أي ما يعادل ٥٣,٠٤ % من متوسط واردات مصر خلال تلك الفترة ، وتعد روسيا من أكثر دول هذه المجموعة التي تصدر القمح إلي مصر ، بنسبة ٣٠,٩ % من متوسط واردات مصر خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣) .

مجموعة دول آخري

وتضم هذه المجموعة أربع دول كازاخستان ، والهند ، واندونيسيا ، واستراليا ، وتقدر واردات مصر من هذه الدول بحوالي ٤٦٤,٥١ ألف طن ، بما يعادل ٦,٤٤% من متوسط واردات مصر خلال تلك الفترة ، وتعد استراليا من أكثر دول هذه المجموعة التي تصدر القمح إلي مصر بنسبة ٤,٩٥ % من متوسط واردات مصر خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣).

وتشير بيانات الجدول (٩) ، إلي أن سوق تركيا في مجموعة الدول الأوربية قد حقق أقل سعر استيرادي للطن حيث بلغ ١٣١٩ جنية/طن ، في حين حقق سوق بلغاريا أعلي سعر استيرادي للطن بلغ ٥٣٧٧ جنية/طن.

كما تبين أن الواردات المصرية من القمح قد مثلت نحو ٢,٢٨% من الطاقة التصديرية لمجموعة الدول الأمريكية ، في حين مثلت نحو ٧,٠٢% من الطاقة التصديرية لمجموعة الدول الأوروبية ، ومثلت نحو ٢,٠١% من الطاقة التصديرية لمجموعة الدول الأخرى .

من هذا يتبين وجود فرق أو فجوة بين الكميات المستوردة من القمح والطاقات التصديرية لأهم الدول المصدرة ، مما يدل علي وجود إمكانية لاستغلال هذا الفرق عن طريق زيادة وارداتنا من الدول ذات الطاقات التصديرية المرتفعة والأسعار المنخفضة ليكون في صالح ميزان المدفوعات المصرية .

من كل ما سبق يتبين ضرورة العمل علي إعادة توزيع الواردات المصرية من القمح من الدول بما يتناسب مع الطاقة التصديرية لتلك الدول ، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام أسلوب البرمجة الخطية للتوصل إلي أفضل توزيع للواردات المصرية من القمح ، وليتحقق الهدف من إعادة توزيع الواردات المتمثل في تدنية حصيلة الواردات ، وأن يتم إعادة التوزيع في ظل قيود تتمثل في الطاقة التصديرية للدولة المصدرة ، وحجم الطاقة الاستيرادية المصرية للقمح ، وسعر

استيراد الطن من القمح من كل دولة ، وفي ظل تلك القيود تم عمل نموذج للوضع الراهن وعمل بدائل مختلفة لهذا الوضع الراهن.

جدول رقم (٩) : التوزيع الجغرافي الراهن لواردات مصر من محصول القمح كمتوسط للفتـــرة (٢٠٠٨-٢٠١٣)

الدولة	الرمز	الكمية المستوردة		القيمة الاستيرادية (مليون جنية)		سعر الطن	الطاقة التصديرية * ألف طن	% واردات مصر للطاقة التصديرية
		ألف طن	%	قيمة	%			
دول أمريكية								
الولايات المتحدة الأمريكية	X_1	١٠١٥,٣٢٠	١٤,٠٩	٢٧٦٥,٢٤	١٨,١٨	٢٧٢٤	٢٨٥٧٠,٤٣٢	٣,٥٥
الأرجنتين	X_2	١٠١,٩٠٦	١,٤١	٢٧٥,٦١	١,٨١	٢٧٠٥	٦٦٩٨,٤٥٠	١,٥٢
كندا	X_3	٩٥,٦٣٣	١,٣٣	١٩٧,٤٧	١,٣٠	٢٠٦٥	١٧٩١٠,٨١٩	٠,٥٣
إجمالي المجموعة	—	١٢١٢,٨٥٩	١٦,٨٣	٣٢٣٨,٣٢	٢١,٣٠		٥٣١٧٩,٧٠	٢,٢٨
دول أوربا								
فرنسا	X_4	٨٤٧,١٣٤	١١,٧٥	١٧٦٠,٠١	١١,٥٧	٢٠٧٨	١٨٤٤٩,٩٦٤	٤,٥٩
ألمانيا	X_5	٢٥,٢٠٨	٠,٣٥	٦٥,٥٢	٠,٤٣	٢٥٩٩	٧٨٣٧,٧٥١	٠,٣٢
أوكرانيا	X_6	٥٢٠,٤١٤	٧,٢٢	١٨٩٩,٣٤	١٢,٤٩	٣٦٥٠	٧٥٣٩,٢٨١	٦,٩٠
بولندا	X_7	٣٥,٦٣١	٠,٤٩	٨٦,٧٦	٠,٥٧	٢٤٣٥	١١٣٨,٣٦٧	٣,١٣
رومانيا	X_8	١٣٧,٥٤٤	١,٩١	٧٠٦,٠٥	٤,٦٤	٥١٣٣	٢٥٧٧,٧٤٩	٥,٣٤
روسيا الاتحادية	X_9	٢٢٢٩,٦١٠	٣٠,٩٣	٥٦٠٧,٣٥	٣٦,٨٧	٢٥١٥	١٤٢٤٣,٤٨	١٥,٦٥
بلغاريا	X_{10}	٦,٢٣٠	٠,٠٩	٣٣,٥٠	٠,٢٢	٥٣٧٧	٢٣٤٥,٦٥٨	٠,٢٧
تركيا	X_{11}	٢١,١٢٤	٠,٢٩	٢٧,٨٥	٠,١٨	١٣١٩	٣١٣,٣٢٨	٦,٧٤
إجمالي المجموعة	—	٣٨٢٢,٨٩	٥٣,٠٤	١٠١٨٦,٣٨	٦٦,٩٩		٥٤٤٤٥,٥٧	٧,٠٢
دول أخري								
كازاخستان	X_{12}	٨٩,٠٩٥	١,٢٤	١٦٧,١٨	١,١	١٨٧٦	٤٧٦٩,٩٣٩	١,٨٧
الهند	X_{13}	٧,٦٣٨	٠,١١	١٩,٨٥	٠,١	٢٥٩٩	١٩٣١,٦٦٧	٠,٤٠
اندونيسيا	X_{14}	١١,٢٨٥	٠,١٦	٢٧,٨١	٠,٢	٢٤٦٤	١٣,٨٨٩	٨١,٢٥
استراليا	X_{15}	٣٥٦,٤٩٠	٤,٩٥	٨٤١,٩٤	٥,٥	٢٣٦٢	١٦٣٩٢,٨	٢,١٧
إجمالي المجموعة	-	٤٦٤,٥١	٦,٤٤	١٠٥٦,٧٨	٦,٩٥		٢٣١٠٨,٢٩	٢,٠١
دول آخري		١٧٠٧,٨٦٧	٢٣,٧	٧٢٤,٩٥٠	٤,٨			
مصر		٧٢٠٨,١٢٨	١٠٠	١٥٢٠٦,٤٣١	١٠٠	٢١١٠		

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية .
* منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الفاو).

بدائل التوزيع الجغرافي الراهن لواردات مصر من القمح :

عبارة عن التوزيع الراهن للكميات المستوردة من القمح من مختلف دول العالم ، كل دولة علي حسب الكمية المستوردة منها وسعر استيراد الطن منها .

البديل الأول (الحر)

وفيه تترك الكميات المستوردة من القمح تتوزع بطريقة حرة علي مختلف الـــدول حـــسب أقلها سعراً ، وفي ظل قيد الطاقة التصديرية لتلك الدول ، مع مراعاة توزيع الكميات بالتـــساوي علي الدول في حالة تساوي السعر وذلك بغرض تنويع مصادر الاستيراد .

البديل الثاني

وفيه توزع الكميات المستوردة من القمح داخل كل مجموعة توزيعاً حراً حسب أقل الدول سعراً وفقاً للطاقة التصديرية لتلك الدول ، ضماناً لتنوع الاستيراد من كافة المجموعات الثلاث .

البديل الثالث

وفيه يتم تقييد النموذج بالاستيراد من فرنسا ٥٠% من الكمية المستوردة لأن فرنسا احـــد مصادر مصر الرئيسية للاستيراد ، وتوزع باقي الكميات المستوردة وفقاً للدول الأقل سعراً وفي ظل الطاقة التصديرية لكل دولة .

البديل الرابع

وفيه يتم تقييد النموذج بالاستيراد من الدول التي يقل سعر الطن بها عن متوسط سعر استيراد الطن خلال فترة الدراسة (٢٠٠٨-٢٠١٣) البالغ ٢١١٠ جنية ، وفقاً للدول الأقل سعراً ، وفي ظل الطاقة التصديرية لتلك الدول ، ووفقاً للبدائل المقترحة سالفة الذكر تم إعادة توزيع الواردات المصرية من القمح باستخدام أسلوب البرمجة الخطية وذلك بهدف تحديد أفضل الأسواق التي يمكن لمصر الاستيراد منها ، والتي تحقق تدنيه في قيمة الواردات ، أي ما يعني تحقيق وفر في ميزان المدفوعات، ويتكون النموذج من :

دالة الهدف: ويستهدف تدنية قيمة الواردات من القمح خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣) ولصياغة هذه الدالة تم استخدام متوسط أسعار استيراد الطن من القمح خلال فترة الدراسة المشار إليها ، كما تم استخدام متوسط الكمية التي يمكن استيرادها من مختلف دول العالم ، وبذلك يمكن صياغة دالة الهدف علي النحو التالي:

$$Min_z = 2724X_1 + 2705X_2 + 2065X_3 + 2078X4 + 2599X_5 + 3650X_6 + 2435X_7 + 5133X_8 + 2515X_9 + 5377\ X10 + 1319X_{11} + 1876X_{12} + 2599X_{13} + 2464X_{14} + 2362X_{15}$$

حيث تعبر X_i عن الكمية المستوردة من القمح من مختلف الدول علي الوجه التالي:

مجموعة الدول الأمريكية:

وهي تضم الولايات المتحدة الأمريكية (X_1) والأرجنتين (X_2) وكندا (X_3).

مجموعة الدول الأوروبية:

وهي تضم فرنسا (X_4) ، ألمانيا (X_5) ، أوكرانيا (X_6) ، بولندا (X_7)، رومانيا (X_8) ، روسيا (X_9) ، بلغاريا (X_{10}) ، تركيا (X_{11}) .

مجموعة الدول الأخرى:

وهي تضم كازاخستان (X_{12}) ، الهند (X_{13}) ، اندونيسيا (X_{14}) ، استراليا (X_{15}) .

الأنشطة البديلة:

وتمثلها أسواق الدول المصدرة لمحصول القمح خلال الفترة.

القيود الاستيرادية:

وتمثلها الطاقات التصديرية بالألف طن للدول المصدرة ، وكذلك الكميات الاستيرادية الراهنة خلال الفترة ، وهذه القيود تعني أنه في ظل البدائل المقترحة فيجب ألا يزيد متوسط كمية الواردات المصرية من القمح من الدول المشار إليها سابقاً عن متوسط أجمالي الطاقات التصديرية لها ، كما يجب ألا يقل عن متوسط إجمالي كمية الواردات الراهنة وذلك خلال فترة الدراسة .

القيود (الخاصة بالكميات الاستيرادية الراهنة)		الأنشطة البديلة		القيود (الخاصة بالطاقات التصديرية)
١٠١٥,٣٢٠	≥	x_1	≥	٢٨٥٧٠,٤٣٢
١٠١,٩٠٦	≥	x_2	≥	٦٦٩٨,٤٥٠
٩٥,٦٣٣	≥	x_3	≥	١٧٩١٠,٨١٩
٨٤٧,١٣٤	≥	x_4	≥	١٨٤٤٩,٩٦٤
٢٥,٢٠٨	≥	x_5	≥	٧٨٣٧,٧٥١
٥٢٠,٤١٤	≥	x_6	≥	٧٥٣٩,٢٨١
٣٥,٦٣١	≥	x_7	≥	١١٣٨,٣٦٧
١٣٧,٥٤٤	≥	x_8	≥	٢٥٧٧,٧٤٩
٢٢٢٩,٦١٠	≥	x_9	≥	١٤٢٤٣,٤٨
٦,٢٣٠	≥	x_{10}	≥	٢٣٤٥,٦٥٨
٢١,١٢٤	≥	x_{11}	≥	٣١٣,٣٢٨
٨٩,٠٩٥	≥	x_{12}	≥	٤٧٦٩,٩٣٩
٧,٦٣٨	≥	x_{13}	≥	١٩٣١,٦٦٧
١١,٢٨٥	≥	x_{14}	≥	١٣,٨٨٩
٣٥٦,٤٩٠	≥	X_{15}	≥	١٦٣٩٢,٨

$$\sum_{1}^{15} X_i \geq ٧٢٠٨,١٢٨$$

وقد دلت نتائج البدائل المشار إليها والموضحة بالجدول رقم (١٠) علي ما يلي:

بالنسبة للنموذج الراهن فقد بلغت نسبة الواردات من مجموعة الدول الأمريكية حوالي ١٦,٨٣% ، ومن مجموعة الدول الأوروبية ٥٣,٠٤% ، ومن مجموعة الدول الأخرى ٦,٤٤% ، من متوسط واردات مصر من القمح خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣) ، ولقد أعطي النموذج تكلفة استيرادية تقدر بحوالي ١٥٢٠٦,٤٣١ مليون جنية المبينة بالجدول رقم (١١).

بالنسبة للبديل الأول والخاص بترك الكميات المستوردة من القمح تتوزع بطريقة حرة علي مختلف الدول حسب أقلها سعراً وفقاً للطاقة التصديرية لتلك الدول ، وجد أن الكميات المستوردة توزعت علي ثلاث دول ، كندا من مجموعة الدول الأمريكية بنسبة ٢٩,٤٨% ، وتركيا من مجموعة الدول الأوروبية بنسبة ٤,٣٥% ، وكازاخستان بنسبة ٦٦,١٧% وذلك من متوسط إجمالي الكميات المستوردة ، ولقد حقق تكلفة استيرادية تقدر بحوالي ١٣٧٤٩,٥٢٣ مليون جنية ، أي بواقع وفر قدر بحوالي ١٤٥٦,٩٠٨ مليون جنية تمثل ٩,٦% عن النموذج الراهن جدول رقم (١١) .

جدول رقم (١٠): نتائج إعادة التوزيع الجغرافي الراهن للواردات المصرية من محصول القمح وفقاً للبدائل المختلفة كمتوسط للفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣)

الدولة	الرمز	النموذج (الراهن)		البديل الأول		البديل الثاني		البديل الثالث		البديل الرابع	
		ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%	ألف طن	%
دول أمريكية											
الولايات المتحدة	X_1	١٠١٥,٣٢٠	١٤,٠٩								
الأرجنتين	X_2	١٠١,٩٠٦	١,٤١								
كندا	X_3	٩٥,٦٣٣	١,٣٣	٢١٢٤,٨٦١	٢٩,٤٨	١٢١٢,٨٥٩	١٦,٨٣			٢١٢٤,٨٦١	٢٩,٤٨
إجمالي المجموعة	—	١٢١٢,٨٦	١٦,٨٣	٢١٢٤,٨٦١	٢٩,٤٨	١٢١٢,٨٥٩	١٦,٨٣			٢١٢٤,٨٦١	٢٩,٤٨
دول أوربا											
فرنسا	X_4	٨٤٧,١٣٤	١١,٧٥			٣٥٠٩,٥٦٦	٤٨,٦٩	٣٦٠٤,٠٦٤	٥٠		
ألمانيا	X_5	٢٥,٢٠٨	٠,٣٥								
أوكرانيا	X_6	٥٢٠,٤١٤	٧,٢٢								
بولندا	X_7	٣٥,٦٣١	٠,٤٩								
رومانيا	X_8	١٣٧,٥٤٤	١,٩١								
روسيا الاتحادية	X_9	٢٢٢٩,٦١٠	٣٠,٩٣								
بلغاريا	X_{10}	٦,٢٣٠	٠,٠٩								
تركيا	X_{11}	٢١,١٢٤	٠,٢٩	٣١٣,٣٢٨	٤,٣٥	٣١٣,٣٢٨	٤,٣٥	٣١٣,٣٢٨	٤,٣	٣١٣,٣٢٨	٤,٣٥
إجمالي المجموعة	—	٣٨٢٢,٨٩	٥٣,٠٤	٣١٣,٣٢٨	٤,٣٥	٣٨٢٢,٨٩٤	٥٣,٠٤	٣٩١٧,٣٩	٥٤,٣٥	٣١٣,٣٢٨	٤,٣٥
دول أسيا											
كازاخستان	X_{12}	٨٩,٠٩٥	١,٢	٤٧٦٩,٩٣٩	٦٦,١٧	٢١٧٢,٣٧٤	٣٠,١٤	٣٢٩٠,٧٣٦	٤٥,٧	٤٧٦٩,٩٣٩	٦٦,١٧
الهند	X_{13}	٧,٦٣٨	٠,١								
اندونيسيا	X_{14}	١١,٢٨٥	٠,٢								
استراليا	X_{15}	٣٥٦,٤٩٠	٤,٩								
إجمالي المجموعة	-	٤٦٤,٥١	٦,٤٤	٤٧٦٩,٩٣٩	٦٦,١٧	٢١٧٢,٣٧٤	٣٠,١٤	٣٢٩٠,٧٤	٤٥,٦٥	٤٧٦٩,٩٣٩	٦٦,١٧
دول أخري		١٧٠٧,٨٦٧	٢٣,٧								
مصر		٧٢٠٨,١٢٨	١٠٠	٧٢٠٨,١٢٨		٧٢٠٨,١٢٨	١٠٠	٧٢٠٨,١٢٨	١٠٠	٧٢٠٨,١٢٨	١٠٠

المصدر: حسبت من بينات الجدول رقم (٩)

جدول رقم (١١) : تكلفة واردات مصر من القمح في الوضع الراهن و الوفر المتحقق في ظل مختلف البدائل خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣) .

النموذج الراهن والبدائل المقترحة	تكلفة الواردات (مليون جنية)	الوفر (العائد) عن الوضع الراهن	
		القيمة (مليون جنية)	%
الوضع الراهن	١٥٢٠٦،٤٣١	———	———
البديل الأول	١٣٧٤٩،٥٢٣	١٤٥٦،٩٠٨	٩،٦٠
البديل الثاني	١٤٢٨٦،٠٨٧	٩٢٠،٣٤٤	٦،١
البديل الثالث	١٤٠٧٥،٩٤٥	١١٣٠،٤٨٥	٧،٤٣
البديل الرابع	١٣٧٤٩،٥٢٣	١٤٥٦،٩٠٨	٩،٦٠

المصدر: حسبت وجمعت من بيانات الجدول رقم (١٠).

بالنسبة للبديل الثاني والخاص بترك الكميات المستوردة من القمح تتوزع حرة داخل كل مجموعة حسب أقل الدول سعراً ، ووفقاً للطاقة التصديرية لتلك الدول ، فقد وجد أن الكميات المستوردة توزعت علي كل من ، كندا من مجموعة الدول الأمريكية بنسبة ١٦,٨٣% ، ومن مجموعة الدول الأوروبية فرنسا بنسبة ٤٨,٦٩% ، وتركيا بنسبة ٤,٣٥% ، ومن مجموعة الدول الأخرى كازاخستان بنسبة ٣٠,١٤% من متوسط إجمالي الكمية المستوردة ، ولقد حقق تكلفة استيرادية تقدر بحوالي ١٤٢٨٦,٠٨٧ مليون جنية، أي بواقع وفر قدر بحوالي ٩٢٠,٣٤٤ مليون جنية ، تمثل حوالي ٦,١% عن النموذج الراهن والمبينة بالجدول رقم (١١).

بالنسبة للبديل الثالث والخاص بتقييد النموذج باستيراد ٥٠% من الكمية المستوردة من فرنسا وتوزع باقي الكميات المستوردة وفقاً للدول الأقل سعراً وفي ظل الطاقة التصديرية لكل دولة ، فقد وجد أن باقي الكميات توزعت مابين ، تركيا من مجموعة الدول الأوروبية بنسبة ٤,٣٥% ، وكازاخستان من مجموعة الدول الأخرى بنسبة ٤٥,٧% من متوسط إجمالي الكمية المستوردة ، ولقد حقق تكلفة استيرادية تقدر بحوالي ١٤٠٧٥,٩٤٥ مليون جنية ، أي بواقع وفر قدر بحوالي ١١٣٠,٤٨٥ مليون جنية ، يمثل ٧,٤٣% عن النموذج الراهن والمبينة بالجدول رقم (١١) .

بالنسبة للبديل الرابع والخاص بتقييد النموذج بالاستيراد من الدول التي لا يزيد فيها سعر الطن عن ٢١١٠ جنية، وفي ظل الطاقة التصديرية لكل دولة، وجد أن الكميات المستوردة توزعت علي ثلاث دول، كندا بنسبة ٢٩,٤٨% ، وتركيا بنسبة ٤,٣٥% ، وكازاخستان بنسبة ٦٦,١٧% وذلك من متوسط إجمالي الكميات المستوردة ، ولقد حقق هذا البديل تكلفة استيرادية تقدر بحوالي ١٣٧٤٩,٥٢٣ مليون جنية ، أي بواقع وفر قدر بحوالي ١٤٥٦,٩٠٨ مليون جنية تمثل ٩,٦% عن النموذج الراهن ، ويلاحظ أن نتائج هذا البديل توافق نتائج البديل الحر ، جدول رقم (١١) .

الملخص والتوصيات

تتمثل مشكلة البحث في عدم مسايرة الإنتاج المحلي من محصول القمح الزيادة العالية في حجم الاستهلاك القومي منه ، وظهور فجوة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك القومي وأتساع هذه الفجوة عاما بعد عام فقد اضطرت الدولة إلي استيراد كميات متزايدة من القمح ودقيقة لسد هذا العجز باستمرار ؛ كما أن للتجارة الخارجية مكانة هامه في البنيان الاقتصادي القومي حيث تساهم حصيلة الصادرات في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، لذلك فإن أي جهد يبذل للحد من الواردات أو زيادة الصادرات بصفة عامة ، والصادرات الزراعية بصفة خاصة ، سوف يسهم إسهاما فعالاً يساعد علي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويهدف البحث إلي التعرف علي الاهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية ، وكذلك تحديد مصادر الاستيراد الرئيسة لمحصول القمح ، والتعرف علي التوزيع الجغرافي الراهن لواردات القمح بهدف إعادة التوزيع الجغرافي بغية تقليل قيمة تلك الواردات.

وأوضحت النتائج أن قيمة التجارة الكلية، وقيمة الصادرات الكلية، والواردات الكلية اتخذت اتجاه زمني عام متزايد ، كما اتخذت قيمة الصادرات والواردات الزراعية اتجاه زمني عام متزايد أيضاً ، وبلغ معدل تغطية الصادرات للواردات ٤٦,٣٧% ، وبلغت درجة الانكشاف الاقتصادي في مصر ٣٠,٣٧% ، وبلغ الميل المتوسط للصادرات والميل المتوسط للواردات ٩,٦٢% ، ٢٠,٧٥% علي الترتيب ، كما تبين أن كمية واردات مصر من القمح اتخذت اتجاه زمني عام متزايد بنسبة ٥,٣٥% من المتوسط السنوي لكمية الواردات ، كما تبين أن الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وفرنسا دولاً رئيسية كمصادر مستقرة لتوريد القمح إلي مصر .

ودلت نتائج اعادة التوزيع الجغرافي لواردات القمح علي بالنسبة للبديل الأول والخاص بترك الكميات المستوردة من القمح تتوزع بطريقة حرة علي مختلف الدول حسب أقلها سعراً وفقاً للطاقة التصديرية لتلك الدول ، وجد أن الكميات المستوردة توزعت علي ثلاث دول كندا، وتركيا ، وكازاخستان وقد حقق وفر قدر بحوالي ١٤٥٦,٩٠٨ مليون جنية ، تمثل ٩,٦% عن النموذج الراهن ، بالنسبة للبديل الثاني والخاص بترك الكميات المستوردة من القمح تتوزع حرة داخل كل مجموعة حسب أقل الدول سعراً ، ووفقاً للطاقة التصديرية لتلك الدول ، فقد وجد أن الكميات المستوردة توزعت علي كل من كندا ، فرنسا ، وتركيا ، كازاخستان ، وقد حقق وفر قدر بحوالي ٩٢٠,٣٤٤ مليون جنية ، تمثل حوالي ٦,١% عن النموذج الراهن ؛ بالنسبة للبديل الثالث والخاص بتقييد النموذج باستيراد ٥٠% من الكمية المستوردة من فرنسا وتوزع باقي

الكميات المستوردة وفقاً للدول الأقل سعراً وفي ظل الطاقة التصديرية لكل دولة ، فقد وجد أن باقي الكميات توزعت مابين تركيا ، وكازاخستان وقد حقق وفر قدر بحوالي ١١٣٠,٤٨٥ مليون جنية ، يمثل ٧,٤٣% عن النموذج الراهن ، بالنسبة للبديل الرابع والخاص بتقييد النموذج بالاستيراد من الدول التي لا يزيد فيها سعر الطن عن ٢١١٠ جنية ، وفي ظل الطاقة التصديرية لكل دولة ، وجد أن الكميات المستوردة توزعت علي ثلاث دول كندا ، وتركيا ، وكازاخستان أي بواقع وفر قدر بحوالي ١٤٥٦,٩٠٨ مليون جنية تمثل ٩,٦% عن النموذج الراهن ، ويلاحظ أن نتائج هذا البديل توافق نتائج البديل الحر .

وفي ظل النتائج المتحصل عليها توصي الدراسة بما يلي :

١) تقليل استيراد دقيق القمح واستيراده كحبوب للاستفادة من مخلفات الطحن في غذاء الحيوانات والدواجن لمنع استعمال القمح كغذاء للحيوانات والدواجن .

٢) العمل علي زيادة الصادرات الكلية بصفة عامة والزراعية بصفة خاصة مع استهداف الأسواق ذات الأسعار المرتفعة لرفع حصيلة الصادرات لزيادة معدل التغطية ورفع كفاءة التجارة الخارجية.

٣) استخدام أسلوب الشراء الذي يرتكز علي عقد اتفاقيات مباشرة طويلة الأجل مع الدول التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاج القمح والتي تكون أكثر استقراراً في إنتاج القمح ، وأن يكون الاستيراد في مواعيد ظهور المحصول حيث تنخفض الأسعار عادة في مواسم ظهور المحصول بما يجعلها أفضل فترات التعاقد علي الاستيراد .

المراجع

١- أيمن صفوت محمد ، التوجيه الاقتصادي لواردات مصر من القمح وأثرة علي ميزان المدفوعات ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ، ٢٠١١ .

٢ - جمال الدين محمد زكي (دكتور) ، دراسة اقتصادية للواردات المصرية من القمح ، مجلة البحوث والتنمية الزراعية بالمنيا ، مجلد ٢٩ ، عدد٢ ، ٢٠٠٩ .

٣- رامي احمد عبد الحفيظ ، الملامح الاقتصادية الرئيسية لصناعة طحن القمح في مصر ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ، ٢٠٠٤ .

٤ – سمر أشرف الشيشتاوي ، دراسة اقتصادية للتجارة الخارجية الزراعية مع دول حوض النيل رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ٢٠١٤ .

٥- ياسر عبد الحميد دياب ، التجارة الخارجية لأهم الحاصلات الزراعية في مصر ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة أسيوط ١٩٩٩ .

نشرات ودوريات

١- كتاب الإحصاء السنوي الحسابات القومية ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، أعداد مختلفة.

٢-النشرة السنوية للتجارة الخارجية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، أعداد مختلفة.

مواقع علي شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)

١- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية http://www.msrintranet.capmas.gov.eg

٢- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (منظمة الفاو) ،إحصائيات (FAOSTAT) http://www.fao.org

Assiut J. Agric. Sci., (47) No. (5) 2016 (273-290) *ISSN: 1110-0486*
Website: http://www.aun.edu.eg/faculty_agriculture *E-mail: ajas@aun.edu.eg*

Foreign Trade of Wheat Crop in Egypt

Ibrahim Mohammed Abd Alwakil; Yahya Ali Hussein; Rami Ahmed Abdel Hafeez and Mohammed Abdullah Mohammed

Dep. of Agricultural Economics, Fac. of Agriculture, Assiut University, Assiut, Egypt

Summary

The most important findings and recommendations

This search is talking about not keep up with domestic production of wheat crop and high increase in the national consumption of it the size and appearance of a gap between domestic production and national consumption and widening the gap year after year and that the state was forced to import increasing quantities of wheat and flour to fill this deficit

This research aims to define the economic importance of foreign trade as well as identify key import wheat crop sources and identify current geographical distribution of imports of wheat in order to re-geographical distribution to reduce the value of these imports.

The results showed that the total trade value of the value of total exports and total imports followed a growing trend became a time of agricultural exports and imports value increased as well and that the United States Australia and France are key countries and stable sources for the supply of wheat to Egypt.

The results proved that the re-distribution of wheat imports geographically for the first alternative, and on leaving the imported wheat quantities to be distributed freely to various countries as the least expensive and we found that the quantities imported spread over three countries, namely Canada, Turkey, Kazakhstan and the second alternative regards to quit imported quantities of wheat free distribution within each group by country Lowest price and in accordance with the export of energy for these countries, and we found that the quantities imported were distributed to Canada, France, Turkey, Kazakhstan, and the third alternative regard to restricting the model to import 50% of the total amount of the France and the distribution of the rest of the quantities imported in accordance with the state of the least expensive and depending on the energy export for each country, and the rest of the quantities distributed between Turkey and Kazakhstan. Alternative fourth regard to restricting the importation model of the countries where the price per ton of no more than 2110 pounds, and in accordance with export capacity of each country. And distributed quantities imported in three countries, namely Canada, Turkey and Kazakhstan.

According to the results of the study we recommend the following:

1- Reduce import of wheat flour imported a pill to take advantage of milling residues in animal feed, poultry and prevent the use of wheat in animal and poultry food.

2- Increase the total exports in general and agriculture in particular, and the targeting of high-price markets to raise export earnings and increase the coverage rate and raise the efficiency of foreign trade.

3- The use of the purchase method of long-term contracts directly with distinct states in wheat production and a stable import and be in the dates of the emergence of the crop as it is the best chance for the contract to the low price.